

Distr.
GENERAL

A/52/319
4 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ١٠٠ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي
المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢ - ١	أولا - مقدمة
٢	٢١ - ٣	ثانيا - استعراض التقدم
٢	٧ - ٣	ألف - مؤشر الضعف
٣	١٠ - ٨	باء - صيغ لتعبئة الموارد
		جيم - برنامج المساعدة التقنية وشبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية
٤	١٢ - ١١	دال - الكوارث الطبيعية
٥	١٧ - ١٣	هاء - الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية: أنشطة مرفق البيئة العالمية
٦	١٩ - ١٨	واو - تعزيز الأمانة
٧	٢١ - ٢٠	ثالثا - برنامج العمل المقبل
٨	٢٣ - ٢٢	

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين القرار ١٨٣/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام ما يلي: (أ) أن يعد تقريرا في عام ١٩٩٧ بشأن مؤشر لمواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة أو غير التابعة لها؛ (ب) أن يلتزم الحصول على آراء الحكومات بشأن إنشاء فريق عامل غير رسمي مفتوح باب العضوية داخل إطار العمل الدولي القائم للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، بغية كفالة الاندماج التام والمشاركة الكاملة من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية وضع استراتيجية للحد من الكوارث وفي تحسين إمكانية الحصول على المعلومات المتصلة بالكوارث وبالإلذار؛ (ج) أن يبقى مستوى ملائمة من الموظفين في وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، التي أدمجت بعدئذ ضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وأن يعمل على تحسين هيكل الوحدة وتنظيمها، وفقا للقرار ١٢٣/٤٩؛ (د) وأن ينفذ على نحو كامل أحكام القرار ١٢٢/٤٩ فيما يتعلق بتوافر قدرة معززة لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للاضطلاع بالبحث والتحليل اللازمين لاستكمال أعمال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة أن تقوم، في إطار دورها التنسيقي، بالنظر في الطرائق المناسبة لتعبئة الموارد من أجل التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١)، الذي يشار إليه فيما يلي ببرنامج العمل.

٢ - وطلبت الجمعية العامة في نفس القرار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم، بالتعاون مع الحكومات، بمواصلة التنفيذ لجميع أحكام القرار ١٢٢/٤٩ تنفيذا كاملا بغية تشغيل برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية. كما دعت الجمعية العامة المجتمع الدولي، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، إلى أن يقوم بدعم تنمية الطاقة التجارية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين تقريرا مرحليا عن الإجراءات المحددة المتخذة تنفيذا لهذا القرار. وقد أعد هذا التقرير المرحلي استجابة لذلك الطلب. وهو يستند إلى المعلومات التي قدمتها المنظمات ذات الصلة ويصف الإجراءات المتخذة حتى شهر تموز/يوليه ١٩٩٧.

ثانيا - استعراض التقدم

ألف - مؤشر الضعف

٣ - استجابة لطلب الجمعية العامة، اضطلعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببعض الدراسات الأولية الرامية لتوفير إطار مفاهيمي بغرض إعداد مؤشر الضعف. وأعدت ورقة معلومات أساسية تم

توزيعها على الدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمعاهد الأكاديمية ومعاهد البحوث في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ التماسا لتعليقاتها. وقدمت الورقة تحليلاً لمواطن الضعف الكامنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتطرق إلى مناقشة أحد النهج الممكنة إزاء مسألة الضعف، واقترحت إيلاء الاهتمام لإنشاء مؤشر لقياس الضعف الاقتصادي ومؤشر لقياس الضعف الإيكولوجي، كلاهما مكون من عدد من الأدلة الملائمة.

٤ - وبحلول آذار/ مارس ١٩٩٧ تم استلام ٢٠ رداً من الحكومات، ومن الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومن المنظمات ومعاهد الأبحاث الإقليمية. وأعربت هذه الردود عن التأييد للمنحى الرئيسي الذي اتخذته ورقة المعلومات الأساسية. كما تضمن معظمها ملاحظات واقتراحات بشأن أدلة معينة يمكن النظر في إدراجها ضمن مؤشر الضعف.

٥ - واستعرض الفريق العامل الثالث التابع للجنة التخطيط الإنمائي ورقة المعلومات الأساسية خلال جلسته المعقودة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧، وأبدى عدداً من الاقتراحات المحددة بشأن مكونات مؤشر الضعف، وردت في تقرير اللجنة عن دورتها الحادية والثلاثين المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٧).

٦ - واستناداً إلى التعليقات والاقتراحات الواردة من مختلف المعلقين، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنقيح ورقة المعلومات الأساسية. وعُهد إلى خبيرين استشاريين بتقييم مدى توافر البيانات، والعدد الأمثل من المتغيرات التي يتعين إدراجها في كل مؤشر، وأنسب المتغيرات للإدراج، وطرق التجميع المختلفة. ومن المتوقع إنجاز هذه المرحلة من العمل التقني بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧. ومن المقرر عقد اجتماع لفريق الخبراء في أوائل كانون الأول/ ديسمبر في نيويورك حيث يتم استعراض النتائج التي تمخضت عنها الأعمال التقنية.

٧ - وسيقوم الفريق العامل الثالث التابع للجنة التخطيط الإنمائي المقرر اجتماعه في نيويورك خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، باستعراض نتائج الأعمال التقنية والنتائج التي ينتهي إليها اجتماع فريق الخبراء، وسيقوم، بناءً على طلب الجمعية العامة في القرار ١٨٣/٥١، بتقديم آرائه وتوصياته في هذا الصدد إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة وإلى لجنة التخطيط الإنمائي في دورتها الثانية والثلاثين لتحليل كلاهما محصلة مداولاتها عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية في دورتها الثالثة والخمسين.

باء - صيغ لتعبئة الموارد

٨ - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد تيسيراً لتنفيذ برنامج العمل، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإجراء مشاورات مع ممثلي رابطة الدول الجزرية الصغيرة في نيويورك ومع المؤسسات في

نطاق منظومة الأمم المتحدة خلال الربع الأول من عام ١٩٩٧. وقررت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاستناد إلى هذه المشاورات أن تكون إحدى الطرق لتيسير تعبئة المزيد من الموارد الخارجية هي من خلال عقد اجتماع للمانحين ولممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولتحسين احتمالات توصل هذا الاجتماع إلى نتائج ملموسة، طُلب إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية إعداد حافظة لوثائق المشاريع ذات الأولوية في المجالات التي يشملها برنامج العمل والتي لا يمكن تنفيذها دون دعم من الموارد الخارجية يفوق الموارد المتوخاة حالياً.

٩ - ونظراً لضعف القدرات التقنية لدى عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بادرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية باستطلاع إمكانية حصول هذه الدول على المساعدة التقنية اللازمة لإعداد وثائق المشاريع من المنظمات الحكومية الدولية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ومن طائفة مختارة من منظمات ومؤسسات أبحاث الأمم المتحدة المعنية بالقضايا والمتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد كانت الاستجابات لهذه المبادرة مشجعة، إذ عرضت أربع عشرة منظمة تقديم مساعدتها لهذه الدول عند الطلب. ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاضطلاع بالمسؤولية عن تنسيق طلبات المساعدة التقنية المقدمة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتمشيا مع ذلك القرار، وجهت الدعوة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لتقديم طلباتها من خلال قناة موحدة هي المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي يسميها مدير البرنامج. وستكون هذه المكاتب مسؤولة أيضاً عن تنسيق الجهود التي تبذلها المنظمات المتعاونة القائمة بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية من إعداد الوثائق المتعلقة بالمشاريع.

١٠ - وفي تموز/ يوليه ١٩٩٧ كتبت الأمانة العامة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية تدعوها لإعداد حوافز المشاريع تمهيداً لعرضها على مؤتمر للمانحين. وقامت الأمانة العامة في نفس الوقت بإخطار المانحين الثنائيين والمتعدد الأطراف المنتظرين بتلك المبادرة. وسيكون تاريخ الاجتماع بين ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية وبين المانحين المنتظرين الذي توجه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعوة لانعقاده بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرهوناً بالتقدم الذي تحرزه الدول الجزرية الصغيرة النامية في إعداد حوافز مشاريعها.

جيم - برنامج المساعدة التقنية وشبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية

١١ - بالإضافة إلى الأنشطة التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعد القطرية والإقليمية والأقاليمية، تشمل الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج في سياق المتابعة لبرنامج العمل إعداد برنامج للمساعدة التقنية يغطي فصول برنامج العمل الأربعة عشرة، واستكمال دليل للخبراء عن الدول الجزرية الصغيرة النامية والمؤسسات يقع في أربعة مجلدات بهدف تيسير الاستفادة من إمكانيات تلك الدول في تنفيذ برنامج العمل، وإجراء تقييم لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي في

بعض المجالات من قبيل النهوض بالإنتاجية، والتوحيد القياسي الصناعي، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وإدارة الموانئ، والطيران المدني، وتكنولوجيا الحواسيب.

١٢ - وفي غضون الفترة قيد الاستعراض، بدأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي أيضا شبكة معلومات تجريبية للدول الجزرية الصغيرة النامية ستقوم بتزويد تلك الدول بإمكانية تبادل المعلومات عن طريق شبكة الإنترنت، ومنها على سبيل المثال التقاويم التفاعلية والمحافل والقوائم البريدية ودليل الشبكة العالمية وقواعد بيانات لجهات الاتصال، وغير ذلك من الخصائص. وسينصب تركيزها على ثلاثة فصول من برنامج العمل وهي - تلك المتصلة بالموارد السياحية، والموارد الساحلية والبحرية - وموارد الطاقة، وستديرها مراكز للتفوق في كل منطقة. وفي سياق تحسين القدرات الخاصة بمؤسسات التدريب الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، قام مركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، بناء على طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعقد دورات تدريبية أولية مع مؤسسات إقليمية مختارة تابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتم تحديد المؤسسات التدريبية الرائدة وعقدت الدورات التدريبية في بربادوس وسيشيل وفيجي.

دال - الكوارث الطبيعية

١٣ - بعد المناقشات التي دارت حول العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، شرعت أمانة العقد في إجراء عملية توحيد لما تبقى من العقد عن طريق تطوير خطة عمل شاملة ومتسقة (١٩٩٧-١٩٩٩). ويشارك في خطة العمل جميع الشركاء ذوي الصلة ضمن إطار العمل الدولي للعقد، كما تستند الخطة إلى عقد مشاورات مع الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية، واللجنة العلمية والتقنية التابعة للعقد، واللجان الوطنية ومراكز التنسيق التابعة للعقد، وغير ذلك من المنظمات الدولية ذات الصلة، فضلا عن المؤسسات العلمية والتقنية والمنظمات غير الحكومية.

١٤ - ويتم على نحو وثيق تنسيق أنشطة التوحيد في منظومة الأمم المتحدة عن طريق لجنة الأمم المتحدة التوجيهية للعقد. وإن اتباع نهج إقليمية بصدد تقييم إنجازات العقد وتحديد استراتيجيات للحد من الكوارث للقرن الحادي والعشرين عناصر أساسية لنجاح العقد بشكل عام. وفي هذا الصدد، سيتم النظر على سبيل الأولوية في تعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية للخطر وحاجتها إلى القدرة والتدابير للحد من الكوارث بصورة فعالة، تمشيا مع توصيات لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة وتوصيات الجمعية العامة الواردة في القرار ٣٨١/٥١.

١٥ - وتركز المشاورات المتعلقة ببرنامج توحيد أنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية تركيزا خاصا على برنامج العمل. وتضم اللجنة العلمية والتقنية التابعة لأعضاء من تونغا وجامايكا. وكجزء من أنشطة التنسيق المشترك بين الوكالات فيما يتعلق بالعقد، يتم عرض الاهتمامات المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأرصاد الجوية ولجنة الأعاصير الاستوائية التابعة لها، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واللجنة الأوقيانوغرافية

الحكومية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتعاون الأمانة تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، مثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والجماعة الكاريبية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومحفل جنوب المحيط الهادئ.

١٦ - ويتم أيضاً النظر في برنامج العمل في إطار تنفيذ العقد لقرار الجمعية العامة ١١٧/٥٠ بآء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ بشأن قدرات الإنذار المبكر بوقوع كوارث طبيعية وأحداث مماثلة تنطوي على آثار ضارة للبيئة. وتتشاور أمانة العقد مع عدة بلدان مانحة لوضع مشاريع تهدف إلى الحد من وجوه الضعف دعماً للتنمية المستدامة ولتحسين نظم الإنذار المبكر التي تضم أنشطة رائدة محددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيضع المشروع في الاعتبار التوصيات التي تقدمت بها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة.

١٧ - ويمثل مكتب برنامج جنوب المحيط الهادئ التابع لإدارة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة العقد الدولي في منطقة المحيط الهادئ، ونظم عدة جلسات إقليمية لإدارة الكوارث الطبيعية تحت رعاية العقد الدولي. ويتلقى برنامج جنوب المحيط الهادئ للحد من الكوارث الطبيعية، الذي ينفذه ذلك المكتب في ١٨ دولة من دول المحيط الهادئ الدعم المنسق من جميع المانحين الشائين النشطين في منطقة المحيط الهادئ.

هاء - الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية: أنشطة مرفق البيئة العالمية

١٨ - لقد وضعت الاستراتيجية التشغيلية لمرفق البيئة العالمية لكي يسترشد بها المرفق في إعداد المشاريع التي توجهها البلدان. والاستراتيجية التشغيلية لمرفق البيئة العالمية في مجال تغير المناخ تضم الإرشاد المتعلق بالسياسات لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. والتوجه الاستراتيجي لأنشطة تغير المناخ التي يمولها مرفق البيئة العالمية يتمثل في دعم التدابير المستدامة التي تقلل الأضرار إلى أدنى حد عن طريق الحد من المخاطر أو الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ. ويمول مرفق البيئة العالمية التدابير الطويلة الأجل، والأنشطة التمكينية، والمشاريع القصيرة الأجل لتخفيف أثر الكوارث.

١٩ - ويتم إعداد التدابير الطويلة الأجل في سياق البرامج التشغيلية في مجال تغير المناخ، وتضم إزالة الحواجز التي تعرقل حفظ الطاقة وكفاءة الطاقة، وتعزيز الطاقة المتجددة عن طريق تخفيض تكاليف التنفيذ، وتخفيض التكاليف الطويلة الأجل لتكنولوجيات الطاقة الرامية إلى تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. وتدعم هذه البرامج التشغيلية الثلاثة كلها تطوير مصادر متجددة سليمة بيئياً للطاقة التجارية ثبتت صلاحيتها عملياً، كما تدعم تحسين فعالية التكنولوجيات القائمة ومعدات المستعملين النهائيين بالاستناد إلى مصادر الطاقة التقليدية. وقد مول مرفق البيئة العالمية مشروعين للدول الجزرية الصغيرة النامية في

المجالات المذكورة أعلاه: البيان العملي الإداري لجانب الطلب في جامايكا، ومشروع تكنولوجيا الطاقة الأحيائية للسكر في موريشيوس. ومول المرفق عددا من المشاريع الأخرى وأنشطة الإعداد لمشاريع أخرى، وتدعم هذه المشاريع بصورة مباشرة و/ أو غير مباشرة تطوير الطاقة التجارية وتحسين الكفاءة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبعض هذه المشاريع أنشطة تمكينية - وهي أنشطة ذات أولوية حددها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية. واستفادت حتى الآن الدول الجزرية الصغيرة النامية من المشاريع التالية:

(أ) التخطيط الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ: أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وغرينادا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا؛

(ب) مشروع لمساعدة جزر المحيط الهادئ في مجال تغير المناخ: توفالو، وجزر كوك، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباتي، وناورو، وميكرونيزيا؛

(ج) مشاريع قطرية: بابوا غينيا الجديدة، والرأس الأخضر، وسيشيل، وملديف.

واو - تعزيز الأمانة

٢٠ - طلبت الجمعية العامة في القرار ١٨٣/٥١ إلى الأمين العام أن يبقي وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة (التي تشكل الآن جزءاً من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) وأن يبقي مستوى ملائمة من الموظفين في الوحدة وتحسين هيكل الوحدة وتنظيمها؛ وأن ينفذ تنفيذاً كاملاً الأحكام ذات الصلة الواردة في القرار ١٢٣/٤٩ بشأن تعزيز قدرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على الاضطلاع بالأبحاث والتحليلات اللازمة لإكمال عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفي سياق اقتراحات الإصلاح الواردة في تقرير الأمين العام (A/51/950) يوجه الاهتمام على سبيل الأولوية إلى تعزيز مجالات العمل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك فإنه يقترح، عند تنظيم الإدارة الجديدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تعزيز وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في شعبة التنمية المستدامة تعزيزاً ملائماً وزيادة قدرتها على توفير خدمات استشارية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقرر الأونكتاد في دورته التاسعة المعقودة في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ١٩٩٦ مواصلة تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار برنامج العمل ووفقاً للأحكام ذات الصلة من القرار ١٢٣/٤٩. ولتحقيق هذه الغاية، تم إنشاء وظيفة برتبة ف - ٤ في مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية بعد إعادة التشكيل الأخير للأونكتاد.

٢١ - ويتألف عمل الأونكتاد الجاري المصطلح به دعماً لتنفيذ برنامج العمل من: (أ) إعداد دراسة تحتوي على معلومات أساسية عن الصدمات الخارجية وضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية كمدخل لاجتماع فريق الخبراء المعني بمؤشرات الضعف الذي تعترم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عقده في أوائل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧؛ (ب) إعداد منشور مرتقب معنون الدول الجزرية الصغيرة النامية: قضايا العولمة

والتخصص والتعاون الإقليمي؛ (ج) وضع مؤشرات لفعالية التجارة تكون ذات صلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (د) تقديم المساعدة المباشرة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في إعداد مشاريع اقتصادية وذات صلة بالتجارة لعرضها على مؤتمر المانحين الذي من المقرر أن تدعو إليه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالثا - برنامج العمل المقبل

٢٢ - اتخذت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الخامسة، المعقودة في عام ١٩٩٧، القرار ١/٥ بشأن طرائق إجراء استعراض كامل وشامل لبرنامج العمل^(٣). وفي هذا السياق، قررت إجراء استعراض لجميع الفصول والمسائل التي لم ينظر فيها بعد من برنامج العمل في دورتها السادسة، في عام ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت بأن تعقد الجمعية العامة دورة استثنائية مدتها يومان تسبق مباشرة انعقاد دورتها الرابعة والخمسين، في عام ١٩٩٩، من أجل إجراء تقييم متعمق لتنفيذ برنامج العمل. وقررت اللجنة أيضا أن تجري الاستعراض الكامل لبرنامج العمل في إطار برنامج عملها المعتمد في دورتها السابعة، والذي سيكون بمثابة العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية في عام ١٩٩٩. وفي الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة، المكرسة لإجراء استعراض وتقييم عامين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أيدت الجمعية توصية اللجنة ولاحظت أن الدورة الاستثنائية للجمعية المعنية بالمسائل ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية ستمثل مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٣ - وكما هو مطلوب في الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ١١٦/٥٠، سيتم تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين في عام ١٩٩٨، عن خطط وبرامج ومشاريع التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي نُفذت استجابة لبرنامج العمل، والبرامج والمشاريع الجاري تنفيذها، والخطط والبرامج والمشاريع المتوخى تنفيذها خلال فترة خمس سنوات من تاريخ التقرير.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 94.I.18 و Corr.1 و 2).

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ١٥ (E/1997/35).

(٣) المرجع نفسه، الملحق رقم ٩ (E/1997/29)، الفصل الأول.

- - - - -